جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

سلسلة أوراق السياسات

25

التحديات الاقتصادية في مصر وتأثيرها على قطاع الأسماك ومقترحات التخفيف من آثارها

أ. د. أحمد برانية

الإصدار رقم 25/ فبراير 2025

رئيس المعهد
أ. د. أشرف العربي

نائب رئيس المعهد
لشئون البحوث والدراسات العليا
أ.د. خالد عطية

رقم الإيداع: 2025/8293
ISBN: 978-977-8848-15-1

سلسلة أوراق السياسات

التحديات الاقتصادية في مصر وتأثيرها على قطاع الأسماك ومقترحات التخفيف من أثارها

تأليف أ.د. أحمد برانية

معهد التخطيط القومي-تقاطع ش صلاح سالم مع ش الطيران – مدينة نصر-القاهرة

الآراء الواردة في هذه الورقة تعبر عن رأي المؤلف ولا تعبر بالضرورة عن رأي المعهد.

حقوق الطبع والنشر محفوظة لمعهد التخطيط القومي، يحظر إعادة النشر أو النسخ أو الاقتباس بأي صورة إلا بإذن كتابي من معهد

عن المؤلف

أ.د. أحمد عبد الوهاب برانية

أستاذ اقتصاديات الموارد السمكية المتفرغ، له عدة بحوث في مجال تنمية وإدارة الموارد السمكية منشورة في معهد التخطيط القومي، وله العديد من المقالات والتقارير في مجال الثروة السمكية منشورة محليًا وإقليميًا.

قدم سيادته العديد من الاستشارات والبرامج التدريبية لعدد من المنظمات المحلية والإقليمية والدولية منها منظمة الأغذية والزراعة FAO وغيرها من الهيئات في العديد من الدول العربية والإفريقية، كما شَرف بالعمل وبعضوية كل من المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الاتحاد العربي لمنتجي الأسماك، الاتحاد التعاوني للثروة المائية في مصر، الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية.

الملخص

تواجه مصر تحديات اقتصادية معقدة ناتجة عن عدة عوامل محلية وعالمية تراكمت على مدار السنوات الأخيرة، من أهمها ارتفاع معدل التضخم، الذي أثر بشكل مباشر على القوة الشرائية للمواطنين، ونقص العملة الصعبة، مما جعل استيراد السلع الأساسية والمواد الخام أكثر تكلفة وصعوبة. وتراجع قيمة العملة المحلية وارتفاع مستوى الدين الخارجي والداخلي والعجز في الميزان التجاري، بالإضافة إلى عوامل خارجية كتأثير جائحة كورونا، والأزمة الروسية الأوكرانية التي أثرت على الإمدادات الغذائية وأسعار الوقود على مستوى العالم .

وقد أثرت الأزمة الاقتصادية على قطاعات حيوية في الاقتصاد المصري منها قطاع الأغذية والذي يتضمن قطاع الإنتاج السمكي، والذي يشمل المصايد البحرية، ومصايد البحيرات الشمالية، والبحيرات الداخلية، بالإضافة إلى نهر النيل وبحيرة ناصر والمجاري المائية، والمزارع السمكية، وهذه المسطحات لها أهمية اقتصادية واجتماعية تتمثل في المساهمة في الناتج القومي، وتحقيق الأمن الغذائي، وإتاحة فرص العمل، وتوفير العملات ألأجنبية من خلال التصدير.

إن أبرز التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للأزمة الاقتصادية على قطاع الإنتاج السمكي تتمثل فيما يلي:

(1) زيادة تكاليف الإنتاج:

- حيث ارتفعت أسعار الأعلاف والتي تمثل نحو 50-60٪ من تكاليف الإنتاج في المزارع السمكية، وأسعار الطاقة، والقيمة الإيجارية للأراضي المستخدمة كمزارع سمكية، كما ارتفعت تكلفة المعدات، والعديد من المدخلات .
- ارتفعت أسعار الوقود الذي تستخدمه مراكب الصيد، والمحركات وقطع الغيار ومعدات الصيد والتي يتم استيرادها من الخارج، مع صعوبة توفير المعدات المستوردة مثل المحركات والشباك، وأنظمة التهوية، والمضخات، بسبب عدم وفرة العملات الأجنبية والقيود المفروضة على الواردات. مما يؤدي إلى عدم القدرة على صيانة وتحديث وحدات الصيد والمزارع السمكية.

(2) انخفاض الطلب بسبب انخفاض القوة الشرائية للمستهلكين بسبب التضخم، مما جعل تربية الأسماك وأنشطة الصيد أقل ربحية. وأصبح من المتوقع توقف عدد من المزارع ووحدات الصيد عن العمل .

(3) انخفاض كمية الواردات وارتفاع تكاليفها، بسبب نقص العملات الأجنبية مما يزيد من تحديات الأمن الغذائي ويزيد العبء على المستهلكين.

(4) انخفاض القدرة التنافسية للأسماك المصرية في الأسواق الخارجية يسبب زيادة تكاليف الإنتاج، وارتفاع تكاليف الشحن، مما جعل الصادرات السمكية المصرية أقل تنافسية مقارنةً بمصادر أخرى تقدم نفس المنتجات بأسعار أقل.

وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة المصرية لمواجهة التحديات التي يواجهها الاقتصاد المصري، تظل هناك حاجة للمزيد من الإجراءات المُكملة للتخفيف من أثار الأزمة الاقتصادية على قطاع الأسماك، وذلك من خلال:

(1) إعادة النظر في أولويات الإنفاق وتوجيه الموارد إلى قطاعات منتجة تساهم في توفير فرص العمل وزيادة الإنتاجية مثل المزارع السمكية وترشيد الإدارة البيواقتصادية للمصايد الطبيعية.

(2) توفير دعم حكومي أو تخفيضات ضريبية على الأعلاف والمعدات مما يساعد في خفض تكاليف الإنتاج ويجعل الأسماك أكثر قدرة على المنافسة.

(3) توفير تمويل ميسر للصيادين وأصحاب المزارع من صندوق دعم الجمعيات التعاونية، لتجديد المعدات وصيانتها بما يعزز استدامة القطاع ويزيد من الإنتاج.

(4) دعم حملات توعية لتعزيز استهلاك الأسماك بين الأسر المصرية، مما يساعد في تقليل الفجوة بين العرض والطلب.

(5) تشجيع الشركات المحلية على إنتاج الأعلاف بأسعار وجودة مناسبة، مما يساعد في تخفيف العبء على مزارعي الأسماك ويقلل من الاعتماد على الواردات.

(6) تطوير المزارع السمكية بإدخال تقنيات حديثة لرفع كفاءتها وتخفيض تكاليف الإنتاج، وتوفير التمويل مما يساعد في زيادة الإنتاج من المزارع السمكية وتخفيف الضغط على المصايد الطبيعية .

(7) الترويج للصادرات السمكية في الأسواق الإقليمية القريبة لتقليل تكاليف الشحن وتعزيز العوائد بالعملة الصعبة.

(8) مراقبة وتنظيم السوق الداخلي لضمان توفير الأسماك بأسعار معقولة، مع الحفاظ على الجودة.

الفهرس

م	الموضوع	الصفحة
1	المقدمة	2
2	أسباب الأزمة الاقتصادية في مصر	3
3	الموارد السمكية في مصر وأهميتها الاقتصادية والاجتماعية	5
4	تأثير الأزمة الاقتصادية على إنتاج الأسماك	7
5	اقتراح سياسات وإجراءات لتعزيز السياسات الحالية في التعامل مع موضوع الورقة	10
6	خاتمة	11
7	المراجع	12
8	الملاحق	13

(1) مقدمة

تواجه مصر أزمة اقتصادية معقدة ناتجة عن عدة عوامل محلية وعالمية تراكمت على مدار السنوات الأخيرة مثل ارتفاع معدل التضخم، الذي أثر بشكل مباشر على القوة الشرائية للمواطنين، ونقص العملة الصعبة، مما جعل استيراد السلع الأساسية والمواد الخام أكثر تكلفة وصعوبة. وتراجع قيمة العملة المحلية، وارتفاع مستوى الدين الخارجي والداخلي، العجز في الميزان التجاري، وتأثيرات جائحة كورونا، والأزمة الروسية الأوكرانية التي أثرت على الإمدادات الغذائية وأسعار الوقود على مستوى العالم.

وقد أثرت الأزمة الاقتصادية على قطاعات حيوية في الاقتصاد المصري منها قطاع الأغذية والذي يضم قطاع الإنتاج السمكي بشقية المزارع السمكية والمصايد الطبيعية، والتي تشمل المصايد البحرية، والبحيرات الشمالية والداخلية، بالإضافة إلى نهر النيل وبحيرة ناصر والمجاري المائية. وهذه الموارد لها أهمية اقتصادية واجتماعية تتمثل في المساهمة في الناتج القومي، وتحقيق الأمن الغذائي، وإتاحة فرص العمل، وتوفير العملات الأجنبية من خلال التصدير. وتهدف الورقة إلى استعراض التحديات التي يواجهها الاقتصاد المصري في ظل هذه الأزمة، وآثارها على قطاع الأسماك، وكيفية التخفيف من آثارها.

(2) أسباب الأزمة الاقتصادية في مصر

ترجع أسباب الأزمة الاقتصادية إلى عدة عوامل رئيسية تشمل:

(2-1) ارتفاع معدل التضخم

وهو الارتفاع المستمر والمؤثر في المستوى العام للأسعار، والذي يعمل على تقليل القوة الشرائية للأفراد وكمية السلع والخدمات التي يمكن شرائها في حدود الدخل، مما يؤثر على قدرة قطاع كبير من المواطنين على تلبية النفقات اليومية على الطعام وغيرها من الاحتياجات، ويضطرهم إلى تعديل سلوكهم للتكيف مع الواقع الجديد بما في ذلك تعديل عادات الإنفاق وغير ذلك.

والتضخم هو أحد التحديات الاقتصادية الأساسية في مصر، حيث ارتفعت معدلاته خلال السنوات الأخيرة بسبب عوامل متعددة مثل ارتفاع أسعار الطاقة وزيادة تكلفة الواردات. وطبقا لبيانات البنك المركزي المصري قُدر معدل التضخم بحوالي 26.5% في اكتوبر 2024، ما ساهم بشكل مباشر في رفع مؤشرات أسعار السلع الاستهلاكية.

(2-2) تراجع قيمة العملة المحلية

تعرض الجنيه المصري لتراجع كبير في قيمته مقابل العملات الأجنبية، وهو ما أثر سلبًا على القوة الشرائية ورفع تكلفة السلع الأساسية. إن تعويم الجنيه عام 2016 كان خطوة نحو تحرير سعر الصرف، لكنه زاد من الضغط على الأسر والمشروعات الصغيرة التي تعتمد على الواردات، ذلك أن تدهور قيمة الجنيه المصري مقابل العملات الأجنبية، أدى إلى زيادة تكلفة السلع المستوردة، مما زاد من الأعباء الاقتصادية على الأفراد والشركات.

وخلال عام 2024، شهد الجنيه المصري انخفاضاً حاداً في قيمته مقابل الدولار والعملات الأجنبية، مدفوعاً بارتفاع التضخم ونقص النقد الأجنبي فى السوق الرسمية، واستقر الدولار عند حوالي 31 جنيهًا منذ مارس 2024، إلا أن التوقعات تشير إلى احتمال تخفيض جديد للجنيه ليصل إلى حوالي 40-45 جنيهًا مقابل الدولار بحلول نهاية عام 2024. ويذكر أن الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف في السوق السوداء قد اتسعت بشكل كبير، حيث وصل الدولار إلى نحو 63 جنيهًا في السوق غير الرسمية، مما يعكس زيادة الطلب على العملات الأجنبية في ظل محدودية العرض الرسمى.، مما أثر بشكل كبير على مستويات المعيشة.

(2-3) الديون الخارجية والداخلية

يعد ارتفاع مستوى الدين الخارجي والداخلي من أسباب الأزمة الاقتصادية، حيث زادت الحكومة من الاقتراض لتمويل مشروعات البنية التحتية وخطط التنمية. ورغم أن بعض هذه المشروعات لها آثار

إيجابية على المدى الطويل، فإن الأعباء المالية تزداد بسبب خدمة الدين المرتفعة، مما يقلل من الموارد المالية التي يمكن استثمارها في قطاعات أخرى أكثر إنتاجية. وفقاً لبيانات مركز العرب للأبحاث والدراسات السابق الإشارة إليه، بلغ الدين الخارجي لمصر حوالي 152.9 مليار دولار في منتصف عام 2024.

وقد لجأت الحكومة إلى الاقتراض كحل سهل لتمويل العجز وتمويل المشروعات، بدلاً من تعزيز الإيرادات من خلال تحسين بيئة الاستثمار وزيادة الإنتاج المحلي. ورغم أهمية بعض المشروعات، إلا أن التوجه نحو الاقتراض زاد من العبء المالي.

(2-4) الأزمات العالمية وتأثيرها على الاقتصاد المصري

تأثرت مصر بالأزمات الاقتصادية العالمية، مثل جائحة كرونا التي أثرت على السياحة والتحويلات الخارجية من العاملين بالخارج، وكذلك الحرب الروسية الأوكرانية التي رفعت تكاليف استيراد الحبوب والنفط. هذه الأزمات زادت من تعقيد الوضع الاقتصادي وزادت من الأعباء على ميزان المدفوعات.

(2-5) ضعف التنويع الاقتصادي

تتسم بعض القطاعات الإنتاجية بانخفاض كفاءتها، مما يضعف تنافسية المنتجات المصرية على الصعيد العالمي ويزيد من عجز الميزان التجاري.

(2-6) البطالة وانخفاض فرص العمل

مع تزايد عدد السكان، يواجه الاقتصاد تحديات كبيرة في توفير فرص عمل كافية، مما يزيد من البطالة ويؤدي إلى ضغوط اجتماعية واقتصادية. ويعتبر الاقتصاد المصري غير قادر في الوقت الحاضر على استيعاب العدد الكبير من الخريجين الجدد، مما يزيد من معدلات البطالة ويؤدي إلى هجرة الأيدي العاملة.

(2-7) إدارة النقد الأجنبي

أدى تحرير سعر الصرف دون وجود احتياطي نقدي قوي أو سياسات داعمة إلى تدهور سريع في قيمة العملة، وهو ما يؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد المحلي.

(2-8) ارتفاع الإنفاق الحكومي

بعض الإنفاق الحكومي غير المنتج يزيد من الضغوط المالية، خاصة في ظل الاعتماد الكبير على الاقتراض.

(3) الموارد السمكية في مصر وأهميتها الاقتصادية والاجتماعية

يعتبر قطاع الثروة السمكية أحد القطاعات الهامة في الاقتصاد المصري، من حيث المساهمة في الدخل القومي، وحجم الاستثمارات، وفرص العمل، والمساهمة في الأمن الغذائي، وتوفير العملات الجنبية من خلال التصدير والتي توضحها المؤشرات الأتية:

مؤشرات عامة:

تتنوع مصادر الإنتاج السمكي في مصر، حيث تتضمن المصايد البحرية (البحر المتوسط، والبحر ألأحمر) ومصايد البحيرات الشمالية (مريوط، إدكو، البرلس، المنزلة) والبحيرات الداخلية (المرة، التمساح، قناة السويس، قارون، الريان)، المسطحات المائية (الوادي الجديد وبحيرة ناصر)، بالإضافة إلى نهر النيل وبحيرة ناصر والمجاري المائية، (ملحق 1) والمزارع السمكية.

- تقدر مساحة المسطحات المائية المستغلة في الإنتاج السمكي بأكثر من 13 مليون فدان (ثلاث عشر مليون فدان) متضمنة مساحات المزارع السمكية. والتي تبلغ حوالي 359 ألف فدان، منها 179 ألف فدان مزارع مؤقتة (أراضي جارى استصلاحها للزراعة النباتية) ويتم استخدامها بشكل مؤقت في تربية الأسماك خلال فترات غسيل التربة من الأملاح، وهذه المساحة تمثل حوالي 50% من مساحة المزارع المستغلة في الاستزراع السمكي. وتقدر مساحة المزارع السمكية الدائمة الأهلية والحكومية، وتسمى الأراضي غير صالحة للاستزراع النباتي، بحوالي 180 ألف فدان والتي يتركز معظمها في إقليم دلتا النيل.

الإنتاج

قدر إجمالي الإنتاج في عام 2021 من جميع المصادر بأكثر من2 مليون طن، ساهمت المزارع السمكية بحوالي 90%، وهي بذلك تعتبر المصدر الرئيسي للإنتاج حيث تطورت بمعدلات سريعة خلال العشر سنوات الأخيرة. (ملحق رقم 2، جدول1).

- قدرت قيمة الإنتاج من جميع الموارد بحوالي 66.35 مليار جنيه.
- قدرت قيمة الإنتاج من المصايد الطبيعية بحوالي 15مليارجنيه، والمزارع السمكية بحوالي 51 مليار جنيه.
- ساهم القطاع السمكي بأكثر من 10% من الدخل القومي الزراعي عام 2021. (ملحق رقم 2، جدول 6).

الاستثمارات

- تقدر قيمة الاستثمارات المباشرة في المصايد الطبيعية بحوالي 1410 مليون جنيه تتركز في بند واحد فقط هو أسطول الصيد، والذي يتكون من 4490 مركب آلي، 135 ألف مركب غير آلي (ملحق رقم 2 جدول 4) وأن هذه الاستثمارات ساعدت على ضخ استثمارات إضافية حكومية وخاصة تتمثل في موانى الصيد والخدمات المساعدة مثل ورش الإصلاح والصيانة، وتصنيع معدات الصيد، ومصانع، وثلاجات الحفظ، ووحدات تصنيع الأسماك، ووسائل النقل والتسويق وغيرها والتي لم نتمكن من حصر قيمتها.
- يقدر حجم الاستثمارات في الاستزراع السمكي والأنشطة المساعدة التي أمكن حصرها بأكثر من 10.016مليار جنيه (بدون الاستثمارات في المشروعات القومية الكبرى في غليون ومنطقة قناة السويس وغيرها) موزعة كالتالي:
  - المزارع السمكية 8616 مليون جنيه
  - المفرخات السمكية 800 مليون جنيه
  - مصانع الأعلاف 600 مليون جنيه

فرص العمل

- توفر المصايد الطبيعية حوالي 123 ألف فرصة عمل مباشرة تتمثل في عمالة الصيد بالإضافة إلى حوالي 500 ألف فرصة عمل في القطاعات الخدمية والمساعدة الأخرى.
- يقدر حجم العمالة في أنشطة الاستزراع السمكي والأنشطة المساعدة التي أمكن حصرها بحوالي 83400 عامل موزعه كالآتي:
  - عمالة مباشرة في المزارع السمكية 72000 عامل
  - عمالة في المفرخات السمكية 6400 عامل
  - عمالة في مصانع الأعلاف 5000 عامل

الصادرات

تعتبر الصادرات السمكية من مصادر الدخل الهامة، حيث تُصدّر مصر جزءًا من إنتاجها إلى أسواق عربية وأوروبية. وبلغت كمية صادرات الأسماك المصرية حوالي 28 ألف طن في عام 2021. (ملحق رقم 2 جدول 2).

المساهمة في الأمن الغذائي

ساعد النمو الكبير في إنتاج الأسماك على تحقيق مستوى عالٍ من الاكتفاء الذاتي، حيث تغطى الأسماك أكثر من 90% من احتياجات الاستهلاك المحلي، والذي يرجع إلى النمو الكبير في قطاع الاستزراع السمكي والذي يساهم بحوالي 85% من إجمالي الإنتاج. ويعكس هذا المعدل قدرة قطاع الأسماك على تلبية الاحتياجات المتزايدة مما يساهم في تقليل الاعتماد على الاستيراد.

وتوفر الموارد السمكية إمدادات غذائية للسكان قدرت بحوالي 20 كجم للفرد عام 2021. يمثل حوالي 14% من إجمالي البروتين الحيواني المستهلك. كما أن الأسماك مصدر رئيسي للبروتينات والدهون الصحية في النظام الغذائي المصري، مما يساهم في تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان، خاصة في المناطق الريفية، حيث يعتمد السكان على الأسماك كمصدر غذائي أساسي. وأن نسبة الاكتفاء الذاتي من الأسماك تقدر بحوالي 90%.

(4) تأثير الأزمة الاقتصادية على إنتاج الأسماك

أثرت المحددات الاقتصادية السابقة على قطاعات حيوية في الاقتصاد المصري منها قطاع الأغذية والذي يتضمن قطاع الإنتاج السمكي بشقية المزارع السمكية والمصايد الطبيعية، حيث زادت تكاليف الإنتاج وانخفض العائد بسبب تراجع الطلب نتيجة انخفاض القوة الشرائية للمستهلكين.

أولًا: تأثير الأزمة على المزارع السمكية

- يعتمد إنتاج الأسماك في المزارع السمكية بشكل كبير على الأعلاف التي يتم استيراد جزء كبير منها، وبالتالي تتأثر بأسعار الصرف وتقلبات العملات. نتيجة لذلك ارتفعت أسعار الأعلاف بشكل كبير. وتشير التقديرات إلى أن أسعار الأعلاف قد ارتفعت بأكثر من 40-60% خلال الأعوام الأخيرة، ولما كانت الأعلاف تمثل نحو 50-60% من تكاليف الإنتاج في المزارع السمكية، فإن ارتفاع أسعارها يؤدي إلى زيادة كبيرة في تكاليف الإنتاج.
- كما ارتفعت أسعار الطاقة (الكهرباء والسولار، حيث زادت أسعار الكهرباء بنسبة 100%) وارتفعت القيمة الإيجارية للأراضي المستخدمة كمزارع سمكية بنسبة تزيد عن 50%، وارتفعت تكلفة المعدات والصيانة بنسبة تتراوح بين 30-50%، مما أثر على قدرة المزارعين على صيانة المزارع السمكية وتحديثها، كما يواجه أصحاب المزارع السمكية صعوبة في الحصول على المعدات اللازمة مثل الشباك، وأنظمة التهوية، والمضخات، ومع ارتفاع تكاليفها وتأخر استيرادها بسبب القيود المفروضة على الواردات. مما يؤدي إلى عدم القدرة على صيانة وتحديث المزارع كما أن ارتفاع تكاليف الأدوية والمعدات اللازمة لتربية الأسماك زادت من تكاليف الإنتاج. كل هذه العوامل أدت إلى زيادة تكاليف الإنتاج بنسبة تتراوح بين 50-70% **مقارنة بالفترة السابقة**

للأزمة، مما يعني أن صافي أرباح المزارعين قد انخفض بشكل كبير، ومع انخفاض الطلب بسبب انخفاض القوة الشرائية للمستهلكين، جعل تربية الأسماك أقل ربحية. وأصبح من المتوقع خروج عدد من المزارع من النشاط.

ثانيًا: تأثير الأزمة على المصايد الطبيعية

- يعتبر الوقود من المتطلبات الأساسية للصيادين الذين يعتمدون على القوارب في عمليات الصيد. ومع ارتفاع أسعار الوقود، ترتفع تكاليف عمليات الصيد، ومع انخفاض القدرة الشرائية للمستهلكين يضطر بعض الصيادين تقليل أنشطة الصيد أو حتى التوقف عن العمل، ما يؤثر على حجم الإنتاج الإجمالي.
- إن محركات سفن الصيد الآلية وكذلك معظم معدات الصيد يتم استيرادها، ومع ارتفاع أسعار العملات الأجنبية ارتفعت تكاليف الإنتاج. وفى بعض الحالات تقل القدرة على توفير هذه العملات مما قد يؤدى إلى التوقف عن العمل. كما أنه في ظل موسمية الإنتاج وانخفاض قدرة الموارد السمكية على التجدد لأسباب مختلفة، تنخفض الطاقة الإنتاجية لوحدات الصيد مما قد يضطرها للتوقف عن الصيد بسبب عدم قدرتها على تغطية تكاليف الإنتاج.
- مع ارتفاع تكاليف الصيد وتراجع الطلب يضطر الكثير من الصيادين إلى تقليل عدد رحلات الصيد، أو حتى التوقف عن العمل في نهاية مواسم الصيد، بسبب انخفاض الإنتاج، ومع تراجع الدخل أصبح الصيد مهنة غير مستقرة، حيث إن الكثير من الصيادين لا يستطيعون تأمين دخل ثابت، مما يجعلهم عرضة للضغوط الاقتصادية ويزيد من خطر الفقر والهجرة للبحث عن فرص أخرى.

ثالثًا: تأثير الأزمة على الواردات:

تعتمد مصر على استيراد بعض أنواع الأسماك لسد الفجوة بين الإنتاج المحلي والطلب. ومع نقص العملة الأجنبية، انخفضت كمية الواردات وارتفعت تكاليفها، مما يزيد من تحديات الأمن الغذائي ويزيد العبء على المستهلكين.

رابعًا: تأثير الأزمة على استهلاك الأسماك:

يعاني المستهلكون من تأثير التضخم المستمر، مما يؤدي إلى تراجع قدرتهم الشرائية. حيث أن الأسماك التي كانت تعتبر بديلاً اقتصادياً للحوم الحمراء، أصبحت الآن مرتفعة الثمن نسبيًا للعديد من الأسر، مما يدفعهم إلى البحث عن بدائل أرخص أو خفض استهلاك الأسماك، والاتجاه إلى المنتجات الأقل تكلفة مثل الأسماك المعلبة أو المجمدة، وهذه المنتجات تكون في الغالب مستوردة، وقد تتأثر هي الأخرى بنقص العملة الصعبة. وقد أدى الارتفاع في الأسعار إلى انخفاض الطلب الداخلي، خاصة بين الطبقات المتوسطة

والدنيا، التي باتت تركز على شراء السلع الأساسية الأرخص سعراً. ويقدر أن الطلب المحلي على الأسماك قد انخفض بنسبة تتراوح بين 10-15% نتيجة ضعف القدرة الشرائية للمستهلكين.

خامسًا: توسع السوق غير المنظم

أدى ارتفاع أسعار الأسماك إلى زيادة الاعتماد على السوق غير المنظم، حيث تباع الأسماك بأسعار أقل، ولكن غالباً ما تكون الجودة أو سلامة المنتجات غير مضمونة. هذا التوجه يلبي احتياجات شريحة من المستهلكين الذين لا يستطيعون تحمل ارتفاع الأسعار، ولكنه يعرضهم في بعض الأحيان لمخاطر صحية.

سادسا: تأثير الأزمة الاقتصادية على التجارة الخارجية للأسماك

تراجع القدرة على الاستيراد

بسبب نقص العملة الصعبة، تواجه مصر صعوبة في تمويل واردات الأسماك، خاصة الأنواع التي لا يتم إنتاجها محليًا بكميات كافية أو التي يحتاجها السوق المحلي. مما قد يؤدي إلى نقص في بعض الأصناف المستوردة التي كانت تلبي جزءًا من الطلب، مما زاد من الضغط على الإنتاج المحلي.

ارتفاع تكاليف الاستيراد

مع انخفاض قيمة الجنيه المصري، ارتفعت تكلفة الواردات بشكل كبير، مما جعل الأسماك المستوردة أعلى تكلفة. وقد أدى ذلك إلى انخفاض حجم الواردات، والتركيز فقط على استيراد الأنواع الأكثر طلبًا أو الضرورية، مما أسهم في تقليل الخيارات المتاحة في السوق المحلي.

تحديات أمام الصادرات

كانت مصر تصدر جزءًا من إنتاجها السمكي إلى بعض الأسواق الإقليمية والعالمية، ولكن الأزمة الاقتصادية أدت إلى زيادة تكاليف الإنتاج، مما أثر على القدرة التنافسية لأسعار الأسماك المصرية في الأسواق الخارجية. ومع ارتفاع تكاليف الشحن والنقل، أصبحت الصادرات السمكية المصرية أقل تنافسية مقارنةً بمصادر أخرى تقدم نفس المنتجات بأسعار أقل.

قيود في الوصول إلى أسواق جديدة

تؤدي الأزمة الاقتصادية أيضاً إلى صعوبة توسيع الصادرات السمكية المصرية إلى أسواق جديدة، حيث تتطلب عملية التصدير استثمارات في التسويق والتكيف مع معايير الجودة العالمية، وهي أمور أصبحت مكلفة بشكل متزايد في ظل الضغوط المالية الحالية.

السياسات الحالية المتبعة من قبل الدولة

لا توجد سياسات حالية.

اقتراح سياسات وإجراءات لتعزيز السياسات الحالية في التعامل مع موضوع الورقة

على المسؤولين أن يعيدوا النظر في أولويات الإنفاق وتوجيه الموارد إلى قطاعات منتجة تساهم في توفير فرص العمل وزيادة الإنتاجية.

توفير دعم حكومي أو تخفيضات ضريبية على الأعلاف والمعدات مما يساعد في خفض تكاليف الإنتاج ويجعل الأسماك أكثر قدرة على المنافسة:

- **توفير تمويل ميسر** للصيادين وأصحاب المزارع من صندوق دعم الجمعيات التعاونية، لتجديد المعدات وصيانة القوارب مما يعزز استدامة القطاع ويزيد من الإنتاج.
- **مراقبة وتنظيم السوق الداخلي** لتقليل انتشار السوق غير المنظم وضمان توفير الأسماك بأسعار معقولة، مع الحفاظ على الجودة.
- **دعم حملات توعية لتعزيز استهلاك الأسماك** بين الأسر المصرية، مما يساعد في تقليل الفجوة بين العرض والطلب.
- **تشجيع الشركات المحلية على إنتاج الأعلاف** بأسعار وجودة مناسبة مما يساعد في تخفيف العبء على مزارعي الأسماك ويقلل من الاعتماد على الواردات.
- **تطوير المزارع السمكية** بإدخال تقنيات حديثة لرفع كفاءتها وتخفيض تكاليف الإنتاج (مثل الطاقة الشمسية لخفض تكاليف الوقود) وتوفير التمويل مما يساعد في زيادة الإنتاج من المزارع السمكية وتخفيف الضغط على المصايد الطبيعية.
- **الترويج للصادرات السمكية** في الأسواق الإقليمية القريبة لتقليل تكاليف الشحن وتعزيز العوائد بالعملة الصعبة.

خاتمة:

تواجه مصر تحديات اقتصادية معقدة ناجمة عن عدة عوامل محلية وعالمية تراكمت على مدار السنوات الماضية. وقد أثرت الأزمة الاقتصادية على قطاعات حيوية في الاقتصاد المصري، بما في ذلك قطاع الأغذية الذي يشمل إنتاج الأسماك من مصايد الأسماك البحرية والبحيرات الشمالية والداخلية ونهر النيل وبحيرة ناصر والمجاري المائية والمزارع السمكية، حيث تتمتع هذه الموارد بأهمية اقتصادية واجتماعية تتمثل في المساهمة في الناتج القومي وتحقيق الأمن الغذائي وتوفير فرص العمل وتوفير العملات الأجنبية من خلال الصادرات.

وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة المصرية لمواجهة التحديات التي تواجه الاقتصاد المصري، إلا أنه لا تزال هناك حاجة إلى إتباع سياسات للتخفيف من تداعياتها على قطاع الإنتاج السمكي تتضمن: تقديم الدعم الحكومي أو منح تخفيضات ضريبية على الأعلاف والمعدات، توفير التمويل الميسر للصيادين وأصحاب المزارع من صندوق دعم الجمعيات التعاونية، لتجديد المعدات وصيانة المراكب، مما يعزز استدامة القطاع ويزيد الإنتاج، تشجيع الشركات المحلية على إنتاج الأعلاف بأسعار وجودة مناسبة، مما يساعد على تخفيف العبء على مزارعي الأسماك وتقليل الاعتماد على الواردات، إدخال التقنيات الحديثة لرفع كفاءتها وخفض تكاليف الإنتاج في المزارع السمكية ، مراقبة وتنظيم السوق المحلية للحد من انتشار السوق غير المنظم وضمان توفير الأسماك بأسعار معقولة مع الحفاظ على الجودة.

المراجـــــــع

أولا: باللغة العربية

- أحمد عبد الوهاب برانية، مشروعات المزارع السمكية الكبرى، أراء في التخطيط والتنمية رقم 9- معهد التخطيط القومي،2017.
- أحمد عبد الوهاب برانية، محمد على نصار، الإدارة البيواقتصادية للمصايد مع التطبيق على مصايد خليج السويس، مذكرة خارجية رقم 1388، معهد التخطيط القومي، 1984.
- صلاح الدين مصيلحي على، رئيس جهاز تنمية البحيرات والثروة السمكية، أهم ملامح واتجاهات تنمية الثروة السمكية في ضوء استدامة التنمية الزراعية المستدامة 2030، إصدار سنة 2021.
- روان شعبان الحلوجي، أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد المصري، مركز العرب للأبحاث والدراسات، 2024.
- الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية، كتاب الإحصاءات السمكية السنوي 2021.
- المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد الواحد الثلاثون، العدد الأول، مارس ٢٠٢١.
- نشرات البنك المركزي، أعداد مختلفة.
- مركز معلومات مجلس الوزراء، القاعدة القومية للدراسات، 2024.
- الإتحاد التعاوني للثروة المائية، سجلات.
- بعض رؤساء الجمعيات التعاونية للصيادين وأصحاب المزارع السمكية، مقابلات شخصية.

ثانيا: باللغة الإنجليزية

- The State of World Fisheries and Aquaculture, FAO, 2022.

الملاحـــق

ملحق (1)

خريطة المسطحات المائية

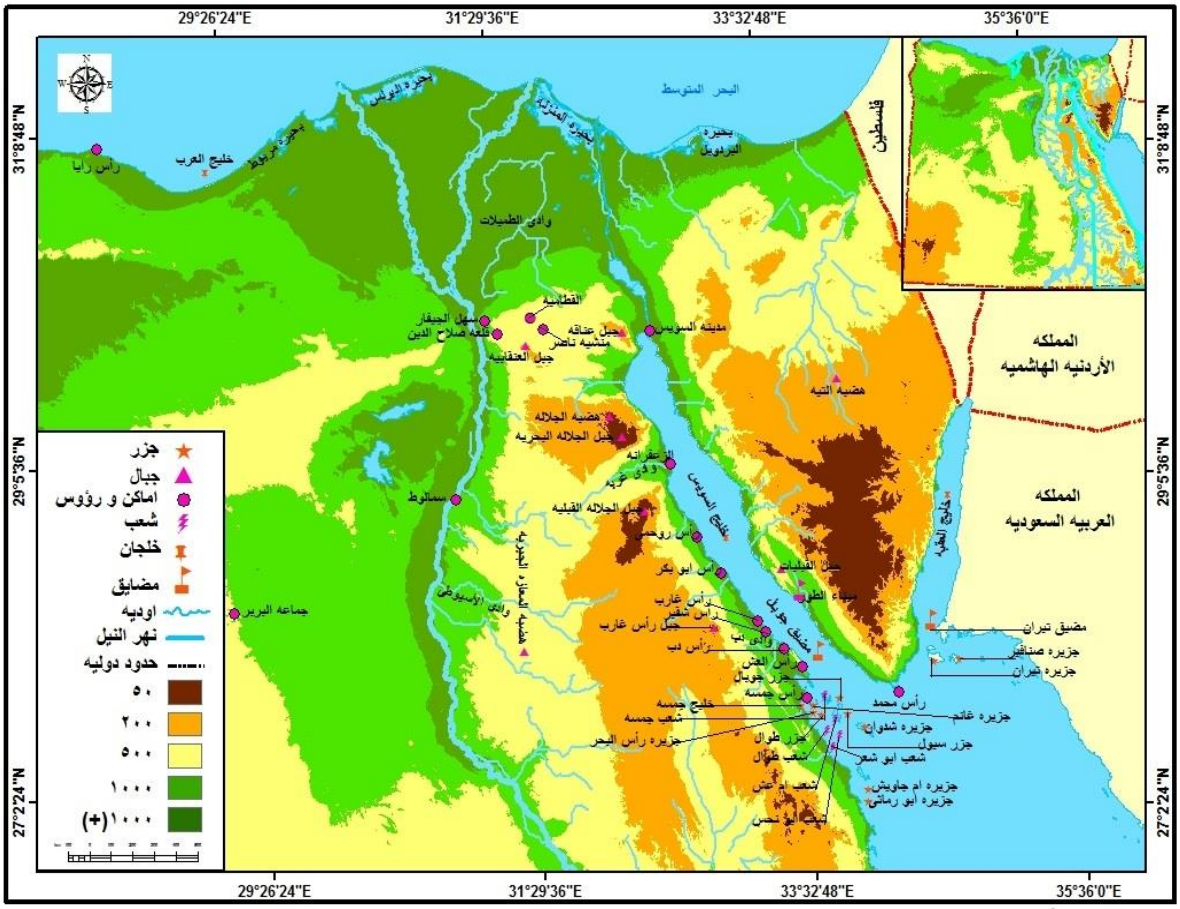

ملحق (2)

الجداول (كتاب الإحصاءات السمكية السنوي 2021)

جدول 1-1: اجمالي كمية وقيمة الإنتاج عام 2021 مقارن بعام 2020

Total quantity and value of catch, 2021 compared to 2020:Table 1-1

Source/Statement	Quantity & Value	%	مقدار التغير Amount of change	2021	2020	الكمية والقيمة	المصدر\ البيان
Natural fisheries	Qua. / MT	1.69	7086	425769	418683	الكمية بالطن	المصايد الطبيعية
	Value / 1000 EGP	10.04	1399268	15336477	13937209	القيمة بالألف جنيه	
Aquaculture	Qua. / MT	-0.99	-15707	1576189	1591896	الكمية بالطن	الاستزراع السمكي
	Value / 1000 EGP	6.4	3069851	51016894	47947044	القيمة بالألف جنيه	
Gross Total	Qua. / MT	-0.43	-8621	2001958	2010579	الكمية بالطن	الإجمالي العام
	Value / 1000 EGP	7.22	4469119	66353371	61884252	القيمة بالألف جنيه	

جدول 1-2: إجمالي كمية الصادرات والواردات من الاسماك عام 2021 مقارن بعام 2020

Total quantity of Exports and Imports of Fish, 2021 compared to 2020:Table 1-2

Statement	Quantity	%	مقدار التغير Amount of change	2021	2020	الكمية	البيان
Exports	Qua.\ MT	-0.17	-48	28066	28114	الكمية بالطن	الصادرات
Imports	Qua.\ MT	28.56	85595	385339	299745	الكمية بالطن	الواردات

جدول 1-3: المتوسط السنوي لنصيب الفرد من الاسماك عام 2021 مقارن بعام 2020

Annual average share per Capita of Fish, 2021 compared to 2020:Table 1-3

Statement	نصيب الفرد كجم في السنة عام 2021 Annual share per capita / kg - 2021	نصيب الفرد كجم في السنة عام 2020 Annual share per capita / kg - 2020	البيان\ السنة
Available of domestic prod. (1)	19.34	19.7	المتاح من المحلي
Total available for consumption (2)	23.12	22.68	إجمالي المتاح للاستهلاك

جدول 1-4: عدد مراكب الصيد الآلية والشراعية العاملة وبطاقات الصيد عام 2021 مقارن بعام 2020

No. of working fishing machinery, and sailing boats and fishing licenses, 2021 :Table 1-4 compared to 2020

Year/ Statement	عدد بطاقات الصيد No. of Fishing Licenses	عدد المراكب No. Boats		السنه \ البيان
		الشراعية Sailing	الاليه Machinery	
2020	29214	17215	4643	2020
2021	31322	22943	4847	2021

جدول 1-5: عدد اعضاء الجمعيات التعاونية للثروة المائية وإجمالي رأس المال عام 2021 مقارن بعام 2020

No. of members of cooperative associations of water resources, and gross :Table 1-5
capital, 2021 compared to 2020

السنة | البيان	عدد الاعضاء No. of Members	إجمالي رأس المال بالجنيه Total Capital / EGP	Year/ Statement
2020	95933	2301893	2020
2021	98823	2403772	2021

جدول 1-6: مساهمة القطاع السمكي في الدخل القومي الزراعي عام 2020

Contribution of fish sector in national agriculture income - 2020:Table 1-6

البيان	القيمة بالمليون جنيه Amount /million EGP	%	مستلزمات الإنتاج بالمليون جنيه production tools /million EGP	%	صافي الدخل بالمليون جنيه Net Income /million EGP	%	Statement
النباتي	321761	54.02	51968	22.52	269793	73.94	Plant
الحيواني	211052	35.43	151512	65.66	59540	16.32	Animal
السمكي	62853	10.55	27286	11.82	35567	9.75	Fish
الإجمالي العام	595666	100	230766	100	364900	100	Gross Total

لمحة عن معهد التخطيط القومي: هو مركز فكر وطني يقدم بدائل الدعم التخطيطي والتنموي لمتخذي القرار وصُناع السياسات على كافة المستويات من خلال خدمات بحثية وتدريبية واستشارية وتعليمية ومجتمعية تنافسية، باستخدام أفضل الأساليب والممارسات العلمية والشراكات الفعالة محلياً وخارجياً، بما يعزز تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

معهد التخطيط القومي

تقاطع ش صلاح سالم مع ش الطيران – مدينة نصر-القاهرة